

الرسائل التسع

[86] الوضوء وخلل الاصابع (22). وما روي عنه عليه السلام إنه توضأ مرة مرة وغسل رجله (23). وأما الاجماع فإن أئمة الجمهور الاربعة يفتون بوجوبه. وأما المعقول فنقول: لو كان الفرض غير الغسل لكان النبي صلى الله عليه وآله يفعل دأماً، ولو كان كذلك لما اختصت الشيعة به، ولكان إما متفقاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً ظاهراً بين الصحابة، لاستحالة اتفاق الصحابة على المعاندة خصوصاً فيما لا غرض فيه. والجواب: قوله: لا نسلم أن خفض بالعطف على الرؤوس، ولم لا يكون بالمجاورة وإن كان حقه النصب عطفاً على الأيدي، كقولهم: جرحض خرب. قلنا: الأعراب بالمجاورة نادر، قصره أهل الأدب على موارد، فلا يقاس عليه. على أن فضلاء النحاة أنكروا الأعراب بالمجاورة أصلاً، وتأولوا المواضع التي توهم ذلك فيها بما اقتضي رده إلى وجوه من الأعراب مطابقة لأصولهم. ولو سلمنا إعراب المجاورة وجواز القياس، لوجب اشتراط زوال اللبس، وهنا يحصل الالتباس، فلا يستعمل المجاورة لفوات شرط استعمالها. ثم يجب اشتراط تجردها _____ = وسنن أبي داود وسنن النسائي وغيرها. راجع فيض القدير شرح الجامع الصغير 6 / 366. (22) في نيل الأوطار 1 / 179: عن لقيط بن صبرة قال: قلت: يا رسول الله صلى الله عليه وآله أخبرني عن الوضوء قال: اسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً. رواه الخمسة وصححه الترمذي. (23) قال السيد المرتضى: فإن عارضونا بما يروونه من الأخبار التي يقتضي ظاهرها غسل الرجلين كروايتهم عن النبي صلى الله عليه وآله: أنه توضأ مرة مرة وغسل رجله وقال: هذا وضوء لا يقبل إلا الصلاة إلا به... وراجع السنن الكبرى للبيهقي 1 / 47 باب غسل الرجلين. _____